الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.9/2024/3
17 November 2024
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع التاسع
تونس، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الحادية والثلاثين في القاهرة، من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، واتخذت في جلستها الختامية مجموعة من القرارات.

تلخص هذه الوثيقة تلك القرارات وتستعرض الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية للإسكوا في سبيل تنفيذها. واللجنة التنفيذية مدعوّة إلى أخذ العلم بما نُفذِّ وإبداء الرأي بشأنه.

القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين والإجراءات المتخذة لتنفيذها

القرار 342 (د-31) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

1- اعتمدت اللجنة في هذا القرار تقارير دورات الهيئات الفرعية المرفوعة إليها، وشدّدت على أهمية دعم مشاركة الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً في اجتماعات هذه الدورات. وأكّدت أيضاً على أهمية عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية بانتظام وفق نظامها الداخلي، وعلى أهمية مشاركة الدول الأعضاء في هذه الاجتماعات. ودعت الدول الأعضاء إلى اتّخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير.

الإجراءات المتخذة

2- واصلت الإسكوا دعم مشاركة ممثلات وممثلي البلدان الأقل نموّاً في جميع اجتماعات دورات هيئاتها الفرعية، وذلك بتحمل تكاليف المشاركة وتقديم الدعم اللوجستي اللازم. وعقدت الإسكوا اجتماعين للجنتها التنفيذية خلال العام: الأول عبر الإنترنت في نيسان/أبريل 2024 للنظر في الرؤية العربية 2045 (واعتُبر الاجتماع الاستثنائي الأول للجنة التنفيذية)؛ والثاني هو الاجتماع العادي التاسع للجنة الذي تُقدّم إليه هذه الوثيقة (تونس، كانون الأول/ديسمبر 2024). وقدّمت الأمانة التنفيذية للإسكوا إلى جميع لجانها تقارير عن التقدّم المحرَز في تنفيذ التوصيات الموجّهة إليها، وأعطت الدول الأعضاء مساحةً لاستعراض التقدّم المُحرَز على الصعيد الوطني في تنفيذ التوصيات الموجّهة إليها في جميع جداول أعمال اللجان.

القرار 343 (د-31) الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2025

3- اعتمدت اللجنة في هذا القرار الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والمدرجة في الوثيقة E/ESCWA/31/15، وطلبت إلى الأمينة التنفيذية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للبرنامج وتقديم تقارير دورية عن تنفيذه.

4- اتخذت الأمانة التنفيذية الإجراءات اللازمة لعرض الخطة البرنامجية للإسكوا لعام 2025 على الهيئات المعنية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وقد راجعتها اللجنتان الفرعيتان المختصّتان بالبرامج وبالميزانية على التوالي، وأوصتا الجمعية العامة باعتمادها في نهاية العام.

القرار 344 (د-31) تواتر دورات لجنة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

5- قرّرت اللجنة أن تعقد لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لها دوراتها سنوياً بدلاً من كلّ سنتين ابتداءً من عام 2025، وستعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا بموجب هذا القرار ابتداءً من العام المقبل.

القرار 345 (د-31) الحرب على غزة ودعم الشعب الفلسطيني

6- أكَّدت اللجنة في هذا القرار على ضرورة وقف الحرب على قطاع غزة وإنهاء الحصار المفروض عليه وعلى كافة الأرض الفلسطينية. وشدَّدت على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وفق المقررات الدولية كأساس للتعافي المستدام، الذي يجب أن تكون ملكيَّته للشعب الفلسطيني ومؤسساته في كافة مراحله. وأكَّدت اللجنة أيضاً على ضرورة وضع حدٍّ لكل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تؤدي إلى تقويض القطاعات الإنتاجية وتقويض التنمية وتعميق التبعية الاقتصادية وزيادة الاعتماد على المعونة الخارجية، بما في ذلك القيود المفروضة على تنقُّل الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة ونشاطهم الاقتصادي وقدرتهم على استغلال مواردهم الطبيعية. وشدّدت اللجنة على الحاجة لإعادة الترابط الاقتصادي ما بين مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة والتشبيك الاقتصادي مع محيطها العربي، حيث يشكل ذلك شرطاً أساسياً للحدّ من تقويض التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة وللتخفيف من التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل. ودعت الدول الأعضاء في الإسكوا إلى توفير الدعم لـ "منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني" لتنفيذ أنشطة تساهم في تعزيز القدرات الفلسطينية على مواجهة وتخطي آثار الاحتلال الاقتصادية والاجتماعية.

7- وفي إطار هذا القرار أيضاً، طلبت اللجنة من الأمانة التنفيذية تكثيف الأنشطة التي تساهم في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته وذلك عبر الوسائل التالية: (أ) تطوير وتفعيل المبادئ التوجيهية لعملية التعافي والتنمية في قطاع غزة بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة لترشيد المساعدات الدولية الإنسانية والإنمائية وتعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات الفلسطينية المعنيّة في هذا السياق؛ (ب) دعم المؤسسات الفلسطينية في عملية التقييم للأضرار والخسائر والاحتياجات الناتجة عن تداعيات الحرب بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛ (ج) تعزيز نَهج الترابط بين العمليات الإنسانية، وعمليات التعافي والعمليات التنموية؛ (د) تطوير القدرات المؤسسية الفلسطينية لقيادة عملية التعافي في قطاع غزة، بما في ذلك القدرة على تقديم الخدمات الأساسية؛ و(هـ) بناء شراكات مع هيئات دولية وإقليمية ومحلية، بهدف دعم عملية التعافي والتنمية في قطاع غزة.

الإجراءات المتخذة

8- في إطار تكثيف الأنشطة التي تساهم في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته، عقدت الإسكوا ورشة عمل في عمّان، من 15 إلى 17 شباط/فبراير 2024، بشأن "تطوير السياسات المبنية على تحليل المخاطر والقدرة على الصمود في الأرض الفلسطينية المحتلة"، مع عدد من مسؤولي التخطيط والسياسات في رئاسة مجلس الوزراء، وفي الوزارات والمؤسسات المعنية. وهدفت الورشة إلى تعزيز قدرات مسؤولي التخطيط في اعتماد مقاربة طوّرتها الإسكوا لتحليل المخاطر في سياق التخطيط الاستراتيجي في ظل الهشاشة والاحتلال، تقدّم فهماً مختلفاً للمخاطر في فلسطين ولتطوّر اتجاهاتها بناءً على المحرّكات الرئيسية التي تؤدي إلى اشتداد الضعف وانخفاض القدرة على الصمود، وذلك في سبيل التوصّل إلى وضع سياسات عامة مستندة إلى المخاطر.

9- وفي مجال تطوير القدرات المؤسسية الفلسطينية لقيادة عملية التعافي في قطاع غزة، بما في ذلك سُبُل استعاد القدرة على تقديم الخدمات الأساسية، عقدت الإسكوا اجتماعات افتراضية مع كلٍّ من وزيرة التنمية الاجتماعية ووزير الصناعة ووزير الدولة لشؤون الإغاثة، ورئيس المكتب التنفيذي للتطوير والإصلاح المؤسسي في ديوان رئيس مجلس الوزراء. وأفضت هذه الاجتماعات إلى تحديد المحاور التي تقدم فيها الإسكوا خبرة وقيمة مضافة وإلى تطوير البرامج لوضع هذه الخبرة موضوع التنفيذ بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية،

تحديداً في المجالات التالية: تطوير السياسات العامة، وتحسين جودة الخدمات، وتفعيل المشاركة المجتمعية، وتفعيل نهج الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني وبناء السلام والتنمية ومقاربة الأمن البشري المستندة إلى المخاطر في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا المجال كانت الإسكوا قد نفذت ورشة تدريبية بشأن تطوير السياسات المبنية على تحليل المخاطر والقدرة على الصمود في عمّان، من 15 إلى 17 شباط/فبراير 2024، شارك فيها مسؤولون عن التخطيط ووضع السياسات في عدّة وزارات وهيئات وطنية فلسطينية.

10- وأعدّت الإسكوا في عام 2024 تقرير الأمين العام بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لممارسات الاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وتناول التقرير الفترة الممتدة من 1 نيسان/أبريل 2023 إلى 31 آذار/مارس 2024. وشملت هذه النسخة بيانات ومعطيات عن الوضع في قطاع غزة، مع رصدٍ وتوثيقٍ للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ولآثارها العميقة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. وأكّد التقرير على أنّ الاحتلال العسكري الذي طال أمده ما زال يضرّ بالظروف المعيشية للسكان الفلسطينيين والسوريين، وكلّ يوم إضافي تستمر فيه الحرب يكلف الفلسطينيين في غزة تكاليف باهظة، مع تداعيات طويلة الأمد ستنعكس سلباً على الأجيال المقبلة. وشدّد التقرير على عدم وجود أي تبرير للعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني وعلى أنّ الامتثال إلى القانون الدولي هو ضرورة حتمية مطلقة لضمان العدالة والسلام لجميع سكان المنطقة.

11- وفي نيسان/أبريل 2024، أصدرت الإسكوا التقرير الدوري بعنوان الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات الذي غطى فترة ما قبل الحرب، مع التركيز على التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية. وأضاء التقرير على مختلف جوانب الوضع المعقد المحيط بالنساء والفتيات، فكشف عن مواضع تحقق فيها تقدم وأخرى واجهت التعثر، في سياق الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والحصار المفروض على قطاع غزة. كما أصدرت الإسكوا وثيقة قدّمتها إلى لجنة المرأة في دورتها الثانية عشرة (مسقط، 8 كانون الأول/ديسمبر 2024) تحدّث بيانات التقرير وتتناول وضع النساء والفتيات في أعقاب الحرب العنيفة على غزة (E/ESCWA/C.7/2024/7).

12- ومنذ الدورة الحادية والثلاثين للإسكوا والقرار 345 (د-31)، أعدّت الإسكوا خمسة تقارير موجزة عن تداعيات الحرب في غزة، وهي: "الحرب على غزة: عندما يُستخدم الوصول إلى المياه والطاقة والغذاء سلاحاً" (كانون الأول/ديسمبر 2023)؛ و"الحرب على غزة: 100 يوم الأكثر دموية في القرن الحادي والعشرين؟" (كانون الأول/ديسمبر 2023)، و"التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لحرب غزة على البلدان العربية المجاورة" (شباط/فبراير 2024)، و"حرب غزّة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقّعة" (أيار/مايو 2024)، و"حرب غزّة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقّعة على دولة فلسطين" (تشرين الأول/أكتوبر 2024). وتعاونت الإسكوا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد الموجزات الثلاثة الأخيرة لتقديم تقييمات شاملة عن التبعات الاقتصادية والاجتماعية للنزاع وتأثيرها على سُبُل العيش والخدمات الأساسية في القطاع، في الضفة الغربية وفي المنطقة العربية. وقدّمت هذه الموجزات كلّها توصيات بشأن اعتماد نَهج الترابط بين العمليات الإنسانية، وعمليات التعافي والعمليات التنموية، وكذلك اعتماد المبادئ التوجيهية لعملية التعافي والتنمية، وعلى رأسها ملكية الفلسطينيين في هذه المراحل.

13- وهدفت الموجزات المتعلقة بفلسطين وحدها إلى تسليط الضوء على ما تسبّبه الحرب من تداعيات على الأصعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقدّمت تحاليل معمّقة للتحديات التي تواجه سكان غزة في أعقاب الحرب الأخيرة، بما في ذلك القتل والتهجير وتدمير المنشآت المدنية ومنع الوصول إلى الخدمات الصحية وإلى المياه والطاقة والغذاء، وتدمير البنية التحتية الحيوية المتصلة بها، مثل المستشفيات وشبكات المياه والكهرباء والطرق، وتأثير ذلك المباشر على الحياة اليومية ومستوى المعيشة. كما تناولت هذه الموجزات تأثير الحرب على القطاعات الإنتاجية التي يعتمد عليها الشعب الفلسطيني، والتي تعرّضت للتدمير الشديد وسجّلت ارتفاعاً في نسب البطالة والفقر المتعدّد الأبعاد. والهدف من ذلك توجيه الأنشطة الإنسانية والتنموية لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني.

14- وانسجاماً مع القرار 345 (د-31)، واصلت الأمانة التنفيذية للإسكوا سعيها لتعزيز "منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني" كأداة لدعم التنسيق بين الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لدعم الفلسطينيين في مجالات التنمية والتعافي. وكانت الإسكوا قد أنشأت صندوقاً لدعم فلسطين بناءً على توصية اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس (E/ESCWA/EC.6/2019/16/Report)، وجرى تطويره ليصبح "منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني"، بما يسمح بحشد الموارد العينية والمعرفية التي تساهم في تنفيذ أنشطة تساعد المؤسسات الفلسطينية في تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج تحدّ من آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وتدعم التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة (E/ESCWA/EC.8/2021/3). وتتطلّع الإسكوا إلى العمل مع الدول الأعضاء لتعبئة المزيد من الموارد لتقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية في الفترة المقبلة.

القرار 346 (د-31) الحوكمة الاقتصادية الفعّالة وتحديث الإدارة العامة

15- أكّدت اللجنة في هذا القرار على أنّ إحدى الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة هي اتباع نَهج للحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة والمحاسبة والحدّ من الفساد، كما أكّدت على أنّ تحديث وتطوير المؤسسات العامة وتنمية مواردها عملية متواصلة ومتجدِّدة، تؤدي إلى تحسين الأداء في المجالات الإنمائية ورفع مستوى الخدمات المقدَّمة إلى المواطنين. ودعت اللجنة إلى إعطاء الاهتمام الكافي لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الصمود في ظروف الأزمات والحروب والنزاعات والاحتلال، وفي فترات التعافي منها، وفي أقلّ البلدان نموّاً. وشدَّدت على أهمية دعم الدول التي تمرّ بظروف هشاشة أو نزاعات أو كوارث، أو المتأثرة بها، في حوكمة عملية التعافي وإعادة الإعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما دعت اللجنة إلى الاستثمار في برامج بناء القدرات والتدريب لتعزيز مهارات أصحاب المصلحة المعنيين بقطاع التعدين، بما في ذلك الحكومات والهيئات التنظيمية، لدعم تنفيذ ممارسات حوكمة مستدامة ومسؤولة.

16- وشدّدت اللجنة على أنّ الحوكمة الاقتصادية والإدارة الفاعلة للمؤسسات ذات الصلة ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بزيادة كفاءة الإنفاق والإيرادات الحكومية والاستثمار الخاص، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض مستويات عدم المساواة. كما شدّدت على أهمية إصلاح قوانين مكافحة الاحتكار وتعزيز المنافسة وحماية المستهلك، وعلى الحاجة إلى هيئات تنظيمية مستقلة متخصِّصة لتطبيق القوانين ومراقبة الأسواق وتنظيمها من أجل تعزيز بيئات الأعمال وتشجيع الاستثمار وتحسين الأداء الاقتصادي ودفع عجلة النمو. وشجَّعت الاهتمام المتزايد من قِبل الدول الأعضاء بتطوير برامج وطنية معنيّة بتعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك وبإصلاح وتحديث الإدارة العامة ومؤسسات القطاع العام المنفِّذة لها. ودعتها إلى مواصلة تعزيز القدرات والاستفادة من الدعم الفني وتعزيز التبادل المعرفي والتعلّم من الأقران ومن أفضل الممارسات في مجالات الحوكمة الاقتصادية،

ومنها مجالات المنافسة وحماية المستهلك والبنية التشريعية والتنظيمية للاستثمار. ودعت أيضاً إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بين المنظمات المعنيّة بحماية المنافسة والمستهلك في الدول الأعضاء والمواءمة بين قوانين وسياسات كلٍّ من المنافسة وحماية المستهلك.

17- وفي إطار القرار نفسه، طلبت اللجنة من الأمانة التنفيذية للإسكوا ما يلي: (أ) متابعة توثيق المبادرات الناجحة على المستويين الدولي والإقليمي في مجالات سياسات المنافسة وحماية المستهلك وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية للاستثمار، وتعميمها على الدول الأعضاء؛ (ب) دعم تحديث الإدارة العامة باستخدام المؤشرات الدولية وركائزها في محاكاة السياسات المُثلى؛ (ج) تعزيز الدعم الفني للدول الأعضاء في مجال تطوير مؤسسات الحوكمة الاقتصادية وتطبيق مبادئ الحوكمة الفعّالة المتعلقة بها، وخاصة في البلدان الأقل نموّاً، وتلك المتأثرة بالنزاعات والحروب والاحتلال؛ (د) تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية و"التعاون جنوب-جنوب" في مجال الحوكمة الاقتصادية؛ و(هـ) متابعة تنظيم منتدى المنافسة العربي سنوياً لبناء المعرفة والقدرات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والسعي إلى تنظيم منتدى معني بحماية المستهلك بشكل دوري.

الإجراءات المتخذة

18- في إطار توثيق المبادرات الناجحة على المستويين الدولي والإقليمي في مجالات سياسات المنافسة وحماية المستهلك وتشجيع الإصلاحات التنظيمية في المنطقة العربية، أطلقت الإسكوا في كانون الثاني/يناير 2024 تقرير "الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية" الذي يقيّم نقاط القوة والضعف في تشريعات المنافسة، وحماية المستهلك، ومكافحة الفساد، والاستثمار الأجنبي المباشر، وقوانين الشركات في الدول العربية.

19- بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الإسكوا بوابة التشريعات العربية التي تتضمن أكثر من 500 قانون في مختلف مجالات بيئة الأعمال، من ضمنها سياسات المنافسة وحماية المستهلك، ممّا يساهم في تحليل التشريعات، وتحديد الفجوات، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعرفة بين الدول الأعضاء.

20- وأيضاً في إطار تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعم الحوار العربي في مجال الحوكمة الاقتصادية، نظّمت الإسكوا بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للاقتصاد والتنمية (الأونكتاد) ومكتب السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس المنافسة التونسي منتدى المنافسة العربي الخامس للمنطقة العربية، في تونس يومَي 22 و23 أيار/مايو 2024، لبناء المعرفة والقدرات وتبادل الخبرات. وتمحور المنتدى حول نشر ثقافة المنافسة وتعزيز سياساتها، وشارك فيه 21 خبيراً دولياً وإقليمياً، وممثلي الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين من القطاعات العام والخاص والمدني. واستجابةً لطلب السعي إلى تنظيم منتدى معني بحماية المستهلك بشكل دوري، نظّمت الإسكوا أيضاً المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك في المنامة يومَي 20 و21 شباط/فبراير 2024، بالشراكة مع الأونكتاد ومركز حماية المستهلك في البحرين وبمشاركة واسعة من الدول الأعضاء وخبراء إقليمين ودوليين، بهدف مناقشة تطورات حماية المستهلك وتعزيز التعاون الإقليمي. كما عقدت الإسكوا اجتماعاً جانبياً للدول العربية على هامش المنتدى العالمي للمنافسة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2024 لمتابعة أخر التطورات مع هيئات المنافسة العربية.

21- وفي إطار دعم جهود تحديث الإدارة العامة في المنطقة العربية وتعزيزها، تعاونت الإسكوا مع عدد من المؤسسات الدولية العاملة في مجال الحوكمة والإدارة، ومعاهد الإدارة العامة الوطنية، للاضطلاع بأنشطة إقليمية عزّزت من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشملت هذه الجهود تنظيم المؤتمر الإقليمي بشأن الهدف 16 في مرحلة ما بعد النزاع في عمّان، في نيسان/أبريل 2024، وندوة عبر الإنترنت عن تحديث الإدارة العامة في تموز/يوليو 2024، بمشاركة ممثلين عن معظم الدول الأعضاء، والنسخة الثانية من منتدى الشفافية ومكافحة الفساد في بغداد في أيلول/سبتمبر 2024، والمنتدى العربي الأول للإدارة العامة في عمّان، في 12 و13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الذي هدف إلى إنشاء منصة إقليمية للمسؤولين والخبراء لتبادل الأفكار والخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال.

22- أما على صعيد إنتاج المعرفة لدعم تعزيز الإدارة العامة في المنطقة العربية، فقد أعدّت الإسكوا خلال العام ورقة فنية تحدّد آفاق الإصلاح المؤسساتي والتحديات الأساسية التي تواجه تحديث المؤسسات العامة في المنطقة العربية، وتقدّم توصيات قابلة للتنفيذ لمعالجتها (تصدر قريباً تحت عنوان "تحديث الإدارات العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية"). وأعدّت الإسكوا كذلك النسخة الخامسة من تقرير الحوكمة في المنطقة العربية تحت عنوان "نحو حوكمة محورها الناس: دور الحوكمة في الانتعاش من النزاع"، الذي يتناول الدور الحاسم لهيئات الإدارة العامة في النهوض بالتنمية المستدامة. كما تعمل الإسكوا على تطوير مؤشر للإدارة العامة في المنطقة العربية لتعزيز القياس والتقييم لجهود الدول الأعضاء في تطوير إداراتها.

23- وفي إطار دعم الإدارة العامة في الدول التي تواجه الهشاشة أو النزاعات أو الكوارث، أو المتأثرة بها، عملت الإسكوا على تطوير إطارٍ للتعافي ودرء النزاعات، يهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود، وإدارة عملية الإنعاش وإعادة الإعمار، والتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويساعد الإطار على تصميم سياسات واستراتيجيات شاملة تعزز الاستقرار والتعافي على المستويين العاجل والطويل الأجل، مع مراعاة اختلاف وتيرة التعافي بحسب السياق والظروف الجغرافية وتفاوت أوضاع البلدان. وعقدت الإسكوا في هذا السياق اجتماع خبراء في عمّان يومَي 20 و21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 لعرض الإطار وتسهيل حوار بين الخبراء والممارسين بشأن درء النزاعات والتعافي، وبشأن سُبُل تحسينه وتطبيقه. وانطوى ذلك على تحديد نقاط الدخول الأساسية والبدائل المناسبة لاستراتيجيات التعافي في بيئة إقليمية معقدة ونقاش سُبُل تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الإطار.

24- وفي سياق مساعدة الدول المتأثرة على تفعيل نهج الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني وبناء السلام والتنمية، نظّمت الإسكوا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأمن البشري وجامعة الدول العربية، اجتماعاً في القاهرة في 26 حزيران/يونيو 2024، جمع أصحاب المصلحة من ممثلين حكوميين رفيعي المستوى من الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا واليمن. وتطرق الاجتماع إلى أولويات التنمية الوطنية للدول الأعضاء في مجال تعزيز انتقالها نحو التعافي والاستقرار، واستعرض دور النهج الثلاثي المقترح في دعم أهداف هذا الانتقال. وساهمت المداولات في تطوير حزمة المواد الفنية المقترحة لدعم عملية صياغة أولويات وطنية مشتركة قائمة على التوافق، تضمّنت تقييم المخاطر الرئيسية، وتعريف واقع الأمن البشري، وتحديد الجهات الرئيسية الفاعلة على الساحة الوطنية في مجال التنمية وبناء السلام والعمل الإنساني. كما تخلّل الاجتماع مناقشة معمّقة تناولت الوحدات التدريبية واختصاصات فريق العمل الوطني المعني بالترابط الذي يجب إنشاؤه ليشكل جزءاً من عملية تنفيذ نهج الترابط في بلد ما.

25- ومن النتائج الرئيسية للاجتماع تبني الدول التسع لخطة العمل لتفعيل نهج الترابط الثلاثي، وكخطوة أولى من مرحلة بدء التنفيذ، وقع الاختيار على السودان والعراق كدولتين رائدتين في تنفيذ هذه التجربة. وتمّ تشكيل فريق عمل وطني من 25 عضواً من الحكومة والمجتمع المدني، بدعم من الإسكوا وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، في البلدين. وتشمل خطة العمل في المراحل المقبلة تدريب فريق العمل الوطني على تطبيق مشروع تفعيل نهج الترابط الثلاثي، وعلى الآلية التشاورية والمواد التقنية لتحديد أولوية إنسانية-تنموية-سلمية مشتركة واحدة، إضافةً إلى مقترح استراتيجي بشأن تكرار هذه العملية ضمن أولويات مشتركة أخرى.

26- وعلى الصعيد الوطني، نظمت الإسكوا بالتعاون مع وزارة التخطيط الليبية ورشة عمل في تونس، من 11 إلى 13 حزيران/يونيو 2024، بشأن تغيير الذهنيات واتساق السياسات، بهدف مساعدة الإدارة العامة على التعافي من الأزمات والصراعات وإطلاق عجلة التنمية المستدامة. وانتهجت الورشة أسلوب عمل تفاعلي وتناولت سُبُل تغيير الذهنيات على المستويين القيادي والفردي لدى الموظفين العموميين، كمدخل أساسي للانفتاح على المقاربات والمنهجيات الجديدة المطلوبة لمواجهة ومعالجة التحديات والأزمات ولضمان الفعالية المؤسسية. ووُضع عددٌ من المقترحات للمساعدة على تغيير الذهنيات تدريجياً داخل الإدارة العامة في ليبيا وصولاً إلى ذهنيات منفتحة ومؤهلة ومسؤولة، قادرة على النهوض بمهام الإدارة العامة وتقديم خدمات جيدة للمواطنين. كما تمّ التركيز على موضوع اتساق السياسات العامة كأحد أركان الحوكمة الفعالة للتعامل مع الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة (مع التركيز على الهدفين 16 و17) وللتفاعلات (التآزر والمفاضلة) التي تحدث بين مجالات السياسة المختلفة.

27- واستجابةً لطلب من عُمان، اضطلعت الإسكوا بمهمّة تقييم خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021-2025 للسلطنة وبرامج العمل المرتبطة بها، وكان محور الحوكمة والأداء المؤسسي محط تقييم في هذا الإطار. وتناول التقييم أيضاً مدى توافق الأداء في هذه المجالات مع أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها. وفي إطار تطوير أدوات الحوكمة ودعم المؤسسات العامة في تحديث أدوات عملها، واستجابةً لطلبٍ من عُمان، قدّمت الإسكوا الدعم لوزارة الاقتصاد خلال عام 2024 لابتكار مؤشر تنافسية المحافظات العُمانية، الذي يهدف إلى المساعدة على تعزيز التنافسية الاقتصادية والاجتماعية والبنيوية لكلٍّ من محافظات السلطنة، بما يتماشى مع الرؤية الوطنية. ويسعى المؤشر إلى تقييم ومقارنة أداء المحافظات في المجالات الرئيسية التي تسهم في تحقيق الأهداف عُمان الطويلة الأجل، مثل التنويع الاقتصادي، والابتكار، وتطوير رأس المال البشري، وتوفير جودة حياة عالية للسكان، وتحقيق التوازن الإقليمي في التنمية. وجرى إطلاق المؤشر وتدريب المعنيين على استخدام لوحة عرض النتائج خلال الأسبوع من 15 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2024.

القرار 347 (د-31) الرؤية العربية 2045

28- رحبت اللجنة في هذا القرار بـ "الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل"، بوصفها رؤية تنموية طموحة تدعم الدول العربية في مساراتها التنموية الوطنية وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بعد الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي ترد من الدول الأعضاء في غضون ثلاثة أشهر من تاريخه وتحديثها بهدف اعتمادها.

29- وعملت الأمانة التنفيذية للإسكوا على إدراج الملاحظات التي وردت إليها من الدول الأعضاء في الفترة المحدّدة بموجب القرار، ثم عقدت الاجتماع الاستثنائي الأول للجنة التنفيذية عبر الإنترنت في 4 نيسان/أبريل

2024، للنظر في النص المنقّح. وفي ختام هذا الاجتماع، اعتمدت اللجنة الرؤية العربية 2045 المعدَّلة بحسب الملاحظات التي وردت إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا من الدول الأعضاء، مع تحفظ كلٍّ من مصر والمملكة العربية السعودية، على أن يُؤخذ بالملاحظات الجديدة التي ترد من الدول على النسخة المعَدَّلة في غضون عشرة أيام من تاريخ الاجتماع. وأوصت اللجنة برفع الرؤية المنقّحة إلى القمة العربية من خلال الآليات ذات الصلة في جامعة الدول العربية.

30- وتابعت الأمانة التنفيذية للإسكوا العمل على تعديل النص بموجب الملاحظات الجديدة التي وردت إليها بعد 4 نيسان/أبريل 2024، ثم أرسلت النص المنقح إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الشهر نفسه، والتي رفعته بدورها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها. وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في اجتماعه الـ 114 في 4 أيلول/سبتمبر 2024، في القرار رقم 2455، بإنشاء فريق عمل من ممثلي الدول الأعضاء لمتابعة تعديل النص حتى يصل إلى الصيغة التي يمكن رفعه فيها إلى القمة العربية للاعتماد. وعقدت الأمانة التنفيذية للإسكوا وجامعة الدول العربية اجتماعاً لهذا الفريق في عمّان، يومَي 4 و5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، جرى فيه الاتفاق على النص النهائي بهدف عرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقبلة في شباط/فبراير 2025.